المحاضرةالثالثة عشر : بنك التسويات الدولية:

IIIX-1النشأة والماهية لبنك التسويات

أسس بنك التسويات الدولية عام 1930 في إطار ما عرف حينئذ بـ"خطة يونغ "التي تمت المصادقة عليها في 20 يناير/كانون الثاني 1930. وتنظم هذه الخطة أداء ألمانيا للتعويضات المتعلقة بالحرب العالمية الأولى لفائدة الدول المنتصرة فرنسا وبريطانيا، والتي أقرتها اتفاقية فرساي.

وبعد أن ألغت اتفاقية لوزان الموقعة في يوليو/تموز 1932 تعويضات الحرب التي طولبت ألمانيا بأدائها سابقا، نظرا لتداعيات الكساد العظيم الذي عرفه الاقتصاد العالمي خلال حقبة ثلاثينيات القرن العشرين، توجه عمل بنك التسويات الدولية إلى تعزيز التعاون الدولي بين المصارف المركزية.

المقر

يوجد مقر بنك التسويات الدولية بمدينة بازل في سويسرا.

الأهداف والمهام

يسعى البنك إلى أداء رسالته من خلال العمل على:

-تشجيع المصارف المركزية على النقاش وتبادل الآراء، وتيسير سبل التعاون والتنسيق بينها.

-تعزيز الحوار بين المصارف المركزية وباقي الهيئات الوطنية والدولية المسؤولة عن تأمين الاستقرار المالي.

-إنجاز الأبحاث والدراسات حول القضايا التي تعنى بالاستقرار النقدي والمالي، وتقييم السياسات المتبعة في هذا المجال.

-الوساطة بين المصارف المركزية من أجل إتمام صفقاتها المالية.

الهيكلة

تتم إدارة البنك على مستوى ثلاثة هيئات كبرى هي:

-الجمعية العامة :تتألف من محافظي المصارف المركزية الأعضاء في البنك، ويبلغ عددهم 60 مصرفا مركزيا .وهي أعلى هيئة تقريرية في الهرم التنظيمي للبنك، وهي الجهة الوحيدة المخولة المصادقة على الحسابات المالية للبنك وتقريره السنوي، إضافة إلى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

- مجلس الإدارة :يعمل على رسم الخطة الإستراتيجية للبنك وتحديد التوجهات الكبرى لسياساته، كما يمارس دورا رقابيا على الأجهزة التنفيذية للبنك ويضم مجلس الإدارة 21 عضوا كحد أقصى، بينهم تسعة أعضاء يتم انتخابهم، إضافة إلى ستة أعضاء محددين سلفا وفقا للقانون الأساسي للبنك.

وهؤلاء الأعضاء الستة هم: محافظو المصارف المركزية لألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة. ويحق لكل عضو من هؤلاء الأعضاء أن يعين عضوا إضافيا من بلده.

وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس لمدة ثلاث سنوات، ويتولى الألماني ينس فايدمان رئاسة مجلس إدارة البنك منذ 1 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2015.

-الإدارة العامة :تشرف على تنفيذ خطط البنك، وتضطلع بمسؤولية إعداد الميزانية السنوية وتحديد برنامج العمل، كما تتابع الأعمال الإجرائية والميدانية التي تنجزها كافة مصالح وأقسام البنك.

مخاطر الديون

في تقريره الصادر عن المؤسسة يوم 6 مارس/آذار عام 2016؛ حذر فريق من الباحثين التابعين لبنك التسويات الدولية من تضخم حجم الديون في جميع بلدان العالم. واعتبروا أن هذا الوضع يشكل تهديدا جديا لقدرة الاقتصاد العالمي على استعادة عافيته، كما يزيد مخاطر سقوطه في أزمة جديدة مدمرة.

وذكَّر التقرير بالهزات التي ضربت أسواق الأوراق المالية في العالم مطلع عام 2016 بسبب قلق المستثمرين بشأن تباطؤ الاقتصاد الصيني وباقي البلدان الصاعدة، مما أسهم في تراجع أسعار النفط. ثم عرفت الأسواق المالية موجة ثانية من الاضطرابات بسبب تزايد المخاوف حول صحة المصارف، خصوصا الأوروبية منها.

ونبه تقرير بنك التسويات الدولية إلى وصول المديونية إلى مستويات قياسية في الاقتصادات المتقدمة بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية.

وأظهرت البيانات الإحصائية لدى البنك عام 2016 تراجع التدفقات المالية، مما ينذر بخطر أزمة جديدة، بينما لم يعد لدى المصارف المركزية هامش حركة كبير كما كان الأمر عقب أزمة 2008.

2-IIIX: اتفاقية بازل

اتفاقية أو وثيقة بازل ليست اتفاقية دولية بل لجنة استشارية فنية استرشادية أنشأت بقرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية بالإضافة لصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية لذلك فان قرارات أو توصيات هذه الاتفاقية لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، ولأهمية توصيات تلك الاتفاقية تفاعلت المنظمات الدولية مع الاتفاقية من خلال ربط مساعدتها للدول التي تلتزم بمعايير وضوابط الاتفاقية، بمعنى آخر إن اتفاقية بازل تتمتع الإلزام الأدبي الذي يصاحبه تكلفة اقتصادية في حال الحياد عن معاييره. هذا وقد اهتم الأعضاء المؤسسين للجنة بازل بوضع حجر أساس لتحديد الأولويات المشتركة بين البنوك المركزية للدول الأعضاء في اللجنة بشكل خاص ولبقية البنوك المركزية العالمية، فجاءت كما يلي:

• وضع الحد الأدنى لرأس المال للحد من المخاطر الائتمانية .

• تعميق الاهتمام بنوعية الأصول و كفاية المخصصات الواجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها و غيرها من المخصصات.

• تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية الأولى متدنية المخاطر ،و تضم مجموعتين المجموعة الأولى المتدنية المخاطر وتنقسم إلى قسمين الدول الأعضاء الثلاثين في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD يضاف إلى ذلك دولتان هما : سويسرا و المملكة العربية السعودية ، أما القسم الثاني هي الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي و هي : استراليا ،النرويج ،النمسا ،البرتغال ،نيوزلندا ،فنلندا ،ايسلندا الدانمارك ،اليونان و تركيا أما المجموعة الثانية عالية المخاطر تشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى

• وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر تندرج عند حساب معيار كفاية رأسمال من خلال خمسة أوزان هي : صفر ،10 % ،50 % ،100 % ، والهدف من هذا الأسلوب الترجيحي هو تحقيق التفرقة بين نوعية الأصول الجيدة عن السامة والرديئة.

• تحديد مكونات رأسمال المصرفي من خلال تقسيم رأس المال إلى مجموعتين (مشار إليهما في الفقرة السابقة)

إتفاقية بازل... الجزء الثاني

أركان إتفاقية بازل II

تتألف إتفاقية بازل II المبرمة سنة 2001 وأدخلت حيز التنفيذ 2005 على المحاور الثلاث الأساسية

• المحور الأول : المتطلبات الدنيا لرأسمال MINIMUM CAPITAL REQUIREMENTS
• المحور الثاني : عمليات المراجعة الرقابية SUPERVISORY REVIEW PROCESS
• المحور الثالث :انضباط السوق أو ما يسمى بالافساح العام MARKET DISCIPLINE

الركن الأول الحد الأدنى من متطلبات رأس المال MINIMUM CAPITAL REQUIREMENTS

لم تتغير مدخلات هذا الركن عن بازل I حيث الحد الأدنى كفاية رأس المال 8 % وكذلك من حيث أساليب قياس مخاطر السوق ، وتم إضافة نوع جديد من المخاطر وهي ومخاطر التشغيل.
قسمت الاتفاقية المخاطر إلى قسمين **مخاطر مالية** مخاطر الائتمانية ومخاطر السوق **وغير مالية** مخاطر التشغيل

• المخاطر الإئتمانية وهي التي تمثل التغيرات التي تطرأ على رأس المال، أو تلك الخسائر التي تنشأ نتيجة تعثر العميل على السداد.
• مخاطر السوق وهي التي تنشأ من الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر المتعلقة بالإيرادات لتغير في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف والتقلبات في الاوراق المالية وأسعار السلع.
• مخاطر التشغيل وهي الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة الأفراد أو الإدارة العليا أو فشل في العمليات التشغيلية الداخلية.

كما نوعت الاتفاقية في أساليب قياس المخاطر تاركة المجال للمؤسسات المصرفية حق الاختيار ما يناسب قدراتها وإمكانياتها. والأساليب هي

• الأسلوب المعياري أو النمطي STANDARDISED APPROACH
• أسلوب التقييم الداخلي الأساسي BASED APPROACH BASIC INTERNAL
• أسلوب التقييم المتقدم ADVANCED INTERNAL BASED APPROACH

الركن الثاني إجراءات الرقابة SUPERVISORY REIVEW PROCESS

يغطي الركن الثاني كل الثغرات أو نقاط الضعف أو وجدت في الركن الثاني من حيث إدارة المخاطر والحفاظ على مستويات رأس المال، حيث تهدف هذا الإجراءات إلى تشجيع المؤسسات المصرفية لتبني نظاما جديدا لإدارة المخاطر في التركيز على المخاطر المصرفية الكلية التي تتعرض لها تلك المؤسسات وهو بذلك قد قصورا كبيرا في اتفاق بازل I حيث فرقت اتفاقية بازل II بين المعاملات منخفضة المخاطر وتلك المرتفعة المخاطر، مما منح المؤسسات المصرفية القدرة على تحديد كفاية رأس المال على أساس مستوى المخاطر التي تتعرض لها بالنسبة لكل معاملة على حده. وقد وضعت اللجنة الأسس لتقييم عمليات المراجعة الرقابية لكي تتناسب مع المخاطر الكلية التي قد تتعرض لها في المستقبل، الأسس:

• وضع أسس تقييم لمعرفة مدى كفاية رأس مالها بالنسبة لمخاطرها للمحافظة على مستوى رأس المال ويتم ذلك من خلال تقييم متانة رأس المال وإعداد التقارير وتطبيق ومراجعة الرقابة الداخلية، ويوكل الأمر لأشراف المباشر من مجلس الإدارة والإدارة العليا.
• مراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للمؤسسات المصرفية لقياس كفاية رأس مال وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانوني.
• تفضيل اعتماد المؤسسات المصرفية نسبة أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني.

• وضع خطة عمل للتدخل السريع لمنع انخفاض رأس المال إلى أقل من المستويات المطلوبة.

الركن الثالث انضباط السوق MARKET DISCIPLINE

وهو ركن مكمل وأساسي للركنين السابقين لتحقيق مقاصد اللجنة من حيث الكفاءة في إدارة المخاطر والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، ويتم ذلك من خلال أستخدام المؤسسات المصرفية للأساليب الداخلية للتصنيف الإئتماني وقياس المخاطر والمختلفة لتمكين العملاء أو STAKEHOLDER بتقييم المعلومات الأساسية المتعلقة بالمخاطر الكلية. ولتحقيق أهداف الركن الثالث لابد من إيجاد بيئة عمل تتميز بالتنظيم وتطبيق القوانين وتفعيل التشريعات الداعية لإلزام المؤسسات المصرفية بالتعامل مع عملائهم بشفافية عالية وإفصاح عن كل المعلومات التي من شانها تحدد إتخاذ القرارات الاستثمارية، كما يجب توفير المعلومات والبيانات ونشرها بشكل يسهل الحصول عليها دون الالتفات حول أدوات البحث المعقدة.

أسباب تطوير إتفاقية بازل وإيجاد بازل II

• تحسن مفهوم ونوعية الرقابة المصرفية.
• تقوية الجهاز المصرفي الدولي.
• تحسين أدوات القياس لإدارة المخاطر المصرفية.
• تحقيق الموائمة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
• تحقيق التعاون المشترك بين البنوك التجارية والبنوك المركزية وسلطات الرقابية في مجال إدارة المخاطر.
• الإفصاح الشفاف لعملاء البنك حول المخاطر التي يتعرض لها البنك.
• العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية و في مقدمتها العولمة المالية.

إيجابيات إتفاقية بازل II

• تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى المؤسسات المصرفية.
• تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة رأس المال.
• تعزيز ركائز الاستقرار المصرفي، وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل المصرفي.
• تطوير أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال.
• إيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملاءمة للتطبيق في المؤسسات المصرفية على كافة مستوياتها.
• تقليل المخاطر الائتمانية.
• تحسين درجات الأمان والدقة في النظم المالية من خلال تطبيق المراقبة الذاتية الداخلية في المؤسسات المصرفية.

سلبيات إتفاقية بازل II

• وفقا للمعايير التي وضعتها الاتفاقية، ستواجه المؤسسات المصرفية عقبات في استقطاب مصادر التمويل الدولية، بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لبعض تلك المؤسسات.
• فرض ضغوطا على المؤسسات المصرفية لتدعيم مستويات رسملتها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل.
• مواجهة الضغوط من أجل تطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية والانتقال تدريجيا من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي إلى أسلوب التقييم الائتمان الداخلي.
• إنحياز معايير الاتفاقية بما يتوافق لتطلعات الدول الصناعية العشر.
• المبالغة في النسبة المقترحة 20 % المخصصة من رأس مال البنك لمواجهة مخاطر التشغيل.

بين دفتى بازل I وبازل II هناك أوجه من التماثل والتباين، فأوجه التماثل هي:

• كل من اللجنتين التزما في نسبة كفاية الحد الأدنى لرأس المال 8 % .
• التماثل في مكونات نسبة كفاية رأس المال من حيث وجود رأس مال أساسي وآخر تكميلي.
• التماثل في أساليب قياس مخاطر السوق.

بينما أبرز أوجه التباين تتركز في:

• التباين في تعريف أوزان المخاطر لقياس درجة المخاطر في الأصول، حيث استخدمت اتفاقية بازل II أدوات متطورة لتقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك مما يؤثر إيجابيا على الموائمة بين كفاية رأسمال وحجم المخاطر.
• أضافت اتفاقية بازل II نوع جديد من المخاطر بالإضافة لمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق المذكورة في اتفاقية بازل I وهي مخاطر التشغيل.
• تباين في طرق قياس مخاطر الائتمان في بازل II عنها في بازل I التي كانت تعتمد مقاسا واحد لجميع أنواع المخاطر الائتمانية، بينما في اتفاقية بازل II اعتمدت ثلاث طرق لحساب مخاطر الائتمان هي:
• الأسلوب النمطي أو المعياري STANDARDIZED APPROACH
• أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي BASED-APPROACH INTERNAL RATING
• أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم FOUNDATION AND ADVANCED

أساليب التصنيف الداخلي INTERNAL RATING BOARD

تميزت اتفاقية بازل II باعتمادها لأسلوب جديد في التصنيف الداخلي للمؤسسات المالية والمصرفية في تقيم المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها تلك المؤسسات ومن ثم يتم حساب رأسمال اللازم لتغطية تلك المخاطر ، حيث قسمت تلك الأساليب إلى الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم. تعتمد أساليب التصنيف الداخلي على أربع عناصر هي:
• قياس احتمال تعثر العميل في سداد مديونيته PROBABILITY OF DEFAULT
• قياس حجم الخسارة عند حدوث التعثر LOSS GIVEN DEFAULT
• قياس المديونية عند التعثر DEFAULT EXPOSURE AT
• قياس الاستحقاق المتبقي في حالة التعثر MATURITY